على هامش الأبحاث الفلسفية والنفسية

بين الفرض النظرى والحقيقة الواقعة

للدكتور محمد البهى

— ١ —

للفيلسوف أن يفرض ما شاء من النظريات والمبادئ لإصلاح المجتمع وتهذيب الفرد ، وللأخلاقى أن يتحدث عن كمال الإنسانية وفضائلها ، وللواقع بعد ذلك أن يسطر حوادثه فى سجل الوجود بأسلوبه الخاص وعلى النهج الذى ترتضيه الأيام ويضعها أمام الأفراد والجماعات

وضع أفلاطون « جمهوريته » وتكلم فيها عما يجب أن يتبع لقيام حكومة عادلة ونظام دائم يرعى مصلحة الفرد كما يحرص على نفع الجماعة . وأسهب فى تفاصيل ذلك النظام وقسمه وفق طبائع الإنسان التى قدرها والتى يجب أن تسودها « العدالة » فى نظره إذا قصد به إلى الكمال المطلق

وظن كثير من أتباع هذا الفيلسوف أنها أجود ما ينتجه عقل مفكر ، وأن فى نظامها خير ما تبغيه الإنسانية

إلا أرسطو — لأنه عاش بتفكيره فى عالم الواقع ووجه عمله العقلى فى أغلب الأحايين إلى إيجاد حلول لمشكلات وقته وأزمات شعبه — فقد تناول جمهورية أستاذه بالنقد مسترشداً بتجاربه ورد كثيراً من مبادئها لأنها قامت على الفرض (Utopie) الذى لا تمكن الأيام ولا طبيعة الإنسان من تنفيذه

كذلك شغب كثير من علماء الأخلاق وجهات نظرهم فيما هو أسمى الفضائل التى تقرب الفرد والجماعة من « المثال الأعلى » وتضعهما فى مستوى روحى يحول بينهما وبين الشقاء النفسى . وتحدثوا كثيراً عن العدل « المطلق » كتحديد لهذا الأسمى من الفضائل أو تقريب لمفهومه . وآمن رجال الدين بهذا المبدأ وبنوا عليه وعظهم الخلقى كما حاول المقننون جعله غاية تقنينهم ، سواء فيما يتعلق بنظام الحكم أو بمعاملة الأفراد بعضهم لبعض

ولكن الواقع أنكر هذا الإطلاق فيما مضى ومازال — وسوف ينكره لأن ما يقع من تصرف الإنسان مهما كان العقل مستقلاً — عن الغرائز — فى إصداره ، ومهما بدت الدوافع التى بعثت عليه فى مظهر التجرد عن الغايات الشخصية لا يخلو من تأثره « بالميول » . وهذه لا شك تضيق من دائرة العدل وتقيد عمومه . ولذا يميل البحث الواقعى للمسائل الخلقية إلى الاكتفاء بطلب العدل النسبى فى الانصاف بوصف العادل . وفى هذه النسبية يتفاضل العادلون

كذلك قر فى النفوس البشرية إما عن رغبة فى حسم النزاع بين الأفراد فى الأصل تحولت فيما بعد إلى عرف بينهم أو عن دافع فطرى ، أن « الكفاية » هى المقياس الصحيح للفصل فى أفضلية فرد على آخر . وهى تختلف طبقاً لما تتطلبه ميادين النشاط المتنوعة فى الحياة . فالكفاية الدينية غير الكفاية السياسية ، وهاتان غير الكفاية العسكرية والاقتصادية مثلاً . وكانت فى جملتها مقياساً صحيحاً لأنها تكشف عن عنصر القوة الذى يهيئ للبقاء الصالح ويعده للفوز فى معترك الوجود ، ولأنها أضمن لتوجيه نظام الجماعة للإنتاج الإيجابى والعمل المثمر فى سبيل الحصول على رغد العيش ، فضلاً عن أنها أدنى لتحقيق العدل فى توزيع منافع الحياة بين الأفراد

ويبدو لذلك عدم تقرير مبدأ الكفاية من الناحية النظرية فى نظام الحكومات مهما اختلفت الأسس التى قامت عليها تلك الحكومات ، ففى عصرنا الحديث نجد الدكتاتورية ، برغم ما يبدو فى طابعها من تحكم الصفات الفردية ، تنادى بالكفاية كشرط أولى لإنتاج الأداة الحكومية . والديمقراطية طبعاً بحكم ما ترتكز عليه نظرياً من أصل المساواة ورفع أى اعتبار آخر فى التفضيل للتكليف بالأعمال العامة سوى الجدارة المحض ، أشد إيماناً فى مجال النظر بمبدأ الكفاية من أى نظام آخر من نظم الحكم الحاضرة

ولكن إذا قطعنا على الفكر متعته العقلية حين استعراضه الآراء المختلفة المتعلقة بنظم الحكم وحملناه على ملاحظة ما يجرى فعلاً فى التفضيل والاختيار ؛ لا شك أنه سينغص ، وسيمتد تنغيصه كلما كان أشد إيماناً « بالمثالية » Idealism

وإذا عجزت الملاحظة السطحية عن ان تقدم أمثلة كثيرة

لما يحدث فى ظل الدكتاتورية من مخالفة لهذا المبدأ ـ لدقة الرقابة على النشر ـ فسوف تلمس فى الديمقراطية البرلمانية عنصراً آخر ـ وهو العصبية الحزبية ـ له السيادة المطلقة على مبدأ الكفاية فى الاختيار

وإذا جاوزنا مثل هذه المبادئ الخلقية العامة التى لا ننكر ضرورتها من الناحية النظرية فى حياة الجماعة ، والتى وجدت لها ، منذ أن عرفت الجماعة البشرية النظام ، أنصاراً مدافعين إلى حد التضحية بأرواحهم أو بمتعتهم الشخصية فى هذه الحياة — إلى الصفات التى هى أقرب أن تكون مذاهب فردية ، نجدها كذلك لا تنعكس على مرآة الواقع طبقاً للصورة التى صاغها العقل فيها

فالذى يدين بمبدأ الصراحة ، إذا أراد أن يتخذها أساس تصرفه وقوام عمله ، سوف يجد عنتاً فى بيئته وسوف تعقد الأمور فى طريقه لأن سبل الحياة نفسها ملتوية ورغبات الأفراد فيها مختلفة لا تنال إلا عن طريق إخفائها

والذى يقدر كرامته تقديراً مثالياً ، ينفر أشد النفرة ، مما يتوهم فيه جرح عزته والحط من مكانته ، سوف يصطدم مع الواقع صدمات عنيفة لأن ما فى الواقع منازع له ولغيره . والنزاع كثيراً ما يكون سبباً مباشراً فى اعتداء أحد المتنازعين على الآخر ، والاستخفاف بالمعتدى عليه أخص مظاهر الاعتداء

والذى ينزع إلى فهم الصداقة على أنها يجب أن تسود كل العلاقات الممكنة بين شخصين سوف تكون آلامه من جراء هذه الصداقة أكثر من سروره بها ، لأن التنافس والعمل على تحقيق المصالح والرغبات الشخصية ، وهما من الغرائز الفطرية فى الفرد ، مما يحول دون الوفاء بمقتضيات الصداقة على هذا النحو

فالمبادئ النظرية لم توجد بعد فى الواقع كما حاكها العقل النظرى ، أو على حد تعبير « كانت » العقل الخالص ، لا كما صورها الخيال

ولكن هذا لا يمنع من تأييد الفيلسوف إلى حد ما إذا دعا لمبدئه ، ورجل الدين والأخلاق إذا نادى بالتقرب من المثل العليا لأن غاية كل منهما تقليل شرور المجتمع (وليس رفعها لأنها من طبيعة الإنسان)

وإنما على الذين عاشوا حتى الآن فى حياة النظر ، واسترسلوا فى خيال الأمل وحددوا مصيرهم على فروضه ألا تدفعهم الرغبة فى تقليد المثاليين « إلى طلب مثلهم العليا حقائق واقعة لأن المثل الأعلى لم يكن كذلك إلا لبعده عن تحديد المشاهدة — وما يشاهد قريب منه فقط — ، عليهم أن يربطوا بين حياة النظر وحياة العمل حتى لا تكون خيبة الأمل فاجعة إذا هالهم فرق ما بين الحياتين ، وحتى لا يكون الانتقال من الأولى وهى حياتهم حتى الآن ، إلى الثانية ، وهى حياتهم الجديدة ، قاسياً صعب التحمل . فكثير من الناس اعوج سلوكه ، وكثير من الناس صحبه التشاؤم فى عمله وسيطر على حياته ، وكثير من الناس لم يصبر على مشاق الحياة الواقعية — فى نظره — فذهب ضحية اليأس والقنوط والتململ ، لا لشىء سوى أنهم كانوا جميعاً شديدى الإيمان « بالمثالية » واستمروا حديثى عهد بالواقع .

محمد البهى

الزراعة العملية الحديثة

تأليف العلامة الأمير مصطفى الشهابى

خريج كلية جريجنيون ومدير وزارة الزراعة
ووزير المعارف سابقاً فى سورية

اشتهرت كتب الأمير الشهابى الزراعية فى العالم العربى وأشهرها هذا الكتاب الذى نفدت نسخه منذ بضع سنين . وقد أذن لنا سعادة المؤلف أن نطبعه طبعة ثانية فى دمشق بعد أن نقحه وأضاف إليه اختباراته وتجاربه الزراعية فجاء فى خمسمائة صفحة بأحرف صغيرة وورق مصقول ، واشتمل على ١٣٩ صورة وهو يبحث عن الأتربة وتركيبها وخصائصها وعلم حياة النبات والأعمال الزراعية والأسقاء وصرف الماء والمصطلحات والأسمدة والدورة الزراعية وزراعة الحبوب كالحنطة والشعير والذرة والأرز ، والقرنيات كالفول والفاصولياء ، ونباتات الكلأ ، والنباتات الليفية كالقطن والقنب والكتان ، والنباتات الزيتية كالسمسم والخروع ، ونباتات الصباغ كالحناء والنيل ، والنباتات « الدرنية » كالبطاطا والشوندر ، ونباتات مختلفة كالتبغ وقصب السكر ، وأهم القواعد فى زراعة الأرض اليابسة أى التى أمطارها قليلة الخ

وقد وفق المؤلف الفاضل بين العلم والعمل وأوضح للقارئ أصلح القواعد التى يجب على أرباب الزراعة أن يسيروا عليها .

ولا يستغنى أرباب الزراعة وأساتذة المدارس وتلامذة المدارس الزراعية وخريجوها عن هذا الكتاب

وقد خفضنا ثمنه إلى ٢٠ قرشا صاغا تشجيعا للطلاب

وهو يطلب منا ومن جميع المكاتب المشهورة

مكتبة محمد زكى الفاربى بطولكرم — فلسطين